المجلة الدولية للتنمية - المجلد الاول العدد الاول (٢٠١٢):٥١ -٦٥
International Journal of Development, Vol.1, No.(1) (2012):5 1-65
ISSN: 2314-5552 ISSN: 2314-5560 (Online)
www. jaid.journals.ekb.eg e-mail: ijd_fas@yahoo.com

دور مؤسسات التعليم العالي ومراكز البحوث العلمية في تحديث وتطوير مؤسسات التعليم العام (الأساسي والثانوي) فى الدول العربية

أمسلم أحمد الجعباري
قسم علم النفس - كلية الآداب والعلوم / مسلاته جامعة المرقب – ليبيا

المستخلص

في هذا الدراسة تناول الباحث مجالات التكامل بين التعليم العام والتعليم العالي واستراتيجيات تطوير التعليم العام (الأساسي والثانوي) وانعكاس جودة التعليم العام على جودة وتحديث التعليم العالي ومؤسسات البحث العلمي. وقد اعتمدت الدراسة على تحليلات المنهج الوصفي لمؤشرات التعليم العالي وبعض مخرجاته التي تعتبر مدخلات التعليم العام والاستراتيجيات التي يقوم عليها التعليم العام من خلال الواقع الفعلي للتعليم الأساسي والثانوي في الوطن العربي .
وقد خلصت الدراسة الى عدد من التوصيات منها:

- ضرورة تطوير التعليم وتحديثه في اطار استراتيجية تكنولوجية متطورة لجميع البلدان العربية.
- ضرورة الاهتمام بتحديث الادارة القيادية بمستوياتها المختلفة والاستفادة من الخبرات والتطورات في الدول المتقدمة في تطوير التعليم الاساسي والثانوي.
- ضرورة توفير مستلزمات العملية التعليمية .
- اعداد المناهج على نحو يسمح بممارسة التفكير العلمي وتنمية قدرات الطلاب على التعليم الذاتي.
- الاهتمام بالبحث العلمي العربي في كافة المجالات الخاصة بالتعليم .
- تنويع تخصصات التعليم العام لتغطية سوق العمل مع اتباع الاساليب والتكنولوجيات الحديثة فى العملية التعليمية.
- اعادة تأهيل المعلمين وتطوير وتحديث نظام التقويم والقياس.
- دراسة امكانية توحيد مسارات التعليم العام في الدول العربية .

الكلمات المفتاحية: مؤسسات التعليم العالي، مراكز البحوث العلمية ، تطوير مؤسسات التعليم العام ، التعليم الأساسي والثانوي ، الدول العربية

المقدمة

تعيش جميع الأمم في القرن الواحد والعشرين تحديات حضارية وتكنولوجية خارجية وداخلية ، وتتعامل معها بدرجات متفاوتة بين قطر وأخر ، فهناك من جعل هذه التحديات حافزا للنهضة والتنمية البشرية وحدد إستراتيجيته في الوصول إلي ما يريد ، واختار آلياته لتحقيق أهدافه ، ومن الدول من سار بعشوائية يتخبط دون رؤية فكرية واضحة ليسير بها مع المجتمع ليصل إلي ما يريد ، ومن الدول العربية من يشعر بالأزمة ويبكي معها ويتخبط في علاجها ومنها الأخر الذي يتقدم خطوة ويتأخر للوراء مائة خطوة ، ومن العرب من نظر إلي السقوط كمرحلة قابلة للتجاوز واعتبراها حالة طبيعية عند كل الشعوب والحضارات شريطة أن تحافظ على ثوابتها وقيمها وتستخدمها كدليل للنهوض بالمجتمع ، لان ماتعانيه الأمة حاليا ليس خللا تعليميا فقط بل هو خلل سياسي واقتصادي ونفسي وثقافي وأي محاولة لإصلاح ما أفسدته هذه الأمة في كل سنواتها السابقة لابد من نظرة جدية عملية في أدواتها ، سريعة في خطواتها ، ذاتية في تقويمها لنفسها حتى تحقق أهدافها وهذا يجعل أولي خطواتها هو الاهتمام بالتعليم وإعطاء الأولوية للتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة وتعميم التعليم الأساسي للجميع واستحداث نسق مؤسسي لتعليم الكبار مستمر مدى الحياة وضبط جودة ونوعية التعليم الذاتي وملكات التحليل والنقد المؤسس على الإبداع والابتكار ، ويعتبر التعليم العالي ركائز النظام التربوي لأنه يمثل مرحلة نهائية في إعداد الأطر البشرية المؤهلة والمدربة بدرجة عالية معرفيا ومنهجيا لقيادة التنمية المجتمعية بمفهومها الشمولي والتعليم العالي يعمل على تخريج باحثين ومستشارين وأكاديميين من حملة الشهادات العليا ويعتبر بيت الخبرة ومجمع الاستشارة للمجتمع وهو من أهم مراحل النظام التعليمي ليس فقط لأنه يقوم بوظيفة علمية بحثية وإنما للوظيفة الاجتماعية لمؤسساته وهي الوظائف التالية :

١-إعداد القوى البشرية والمدربة مهنيا لمواجهة حاجات مهن وتخصصات فنية محددة .
٢- التنشئة الاجتماعية للأجيال الجديدة لأنها نقطة الاتصال بين الأجيال ومحور الاحتكاك الحقيقي للفرد بالقيم الاجتماعية التاريخية وأداة لاكتساب الإفراد منظور أكثر تركيبا وواقعية لتحليل الظواهر.
٣-تحقيق الاندماج بين إجزاء الجسد الاجتماعي القومي وتوحيد الإرادة وبلورة الهوية القومية وتطوير الخصائص الرئيسة للشخصية .

٤- تحديد المفاهيم الثقافية والعقائدية التي يعتنقها المجتمع وهو تعريف الموقف الاجتماعي و تحول التعليم العالي في البلدان العربية إلي مجرد تخريج متعلمين يحملون كماً من المعلومات سرعان ما تنسى .

ويتطلب الارتقاء بالتعليم أنشاء مؤسسات مستقلة لتقييم برامج ومؤسسات التعليم العالي واعتمادها ضمانا للجودة وهذا ما أشار إليه تقرير التنمية لإنسانية العربية للعام ٢٠٠٣ مسيحي إلي تردي نوعية التعليم المتاح بحيث يفقد التعليم هدفه التنموي والإنساني من اجل تحسين نوعية الحياة والتنمية وقدرات الإنسان الخلاقة وهو بسبب قلة الموارد المخصصة للتعليم وتخلف سياسات التعليم وسوء أوضاع المعلمين ومحتوى المناهج وأساليب التعليم وشكل الامتحانات ووضع اللغات الأجنبية كلها لاتشجع على التفكير النقدي الحر ومحتوى المناهج يتجنب تحفيز التلاميذ على نقد المسلمات الاجتماعية والسياسية وتقتل فيهم النزعة الاستقلالية والإبداع لان التعليم في الوطن العربي لازال يعتمد على المحاضرة والإلقاء من جانب المعلم مع الكتاب المدرسي أو الملخصات الدراسية وامتحانات لاتقيس إلا الحفظ والتذكر .
كما أن التعليم العالي مسؤول عن إيجاد المعرفة الجديدة عن طريق البحث العلمي الذي ينبغي أن يكون من أولي وظائفه نشر المعرفة الجديدة عن طريق التعليم ، لان الجامعات ينبغي ان تعلم المعلومات الجديدة التي تحصل عليها عن طريق البحث العلمي العالمي والوطني وليس بتلقين المعلومات المتوفرة في المطبوعات .
وان طرائف التدريس المتبعة في التعليم العالي امتداد لما هو متبع في التعليم العام فالاستاذ يلقي ويلقن والطالب يتلقي ويدون ، وهذه الطرائق لاتشجع على البحث والتحليل والتفكير ولاتساعد على الإبداع والابتكار والاختراع ، ومن هذا المنطلق تتحدد مشكلة هذه الدراسة في التركيز على الإصلاح التعليمي والتربوي التجديدي لمؤسسات التعليم العام الذي هو الطريق لأي نهضة تعليمية حضارية حقيقية متجددة تهي الفرد والمجتمع للتعامل مع حقائق وديناميات عصر الثورة التكنولوجية المتجددة يومياً ، فالتحدي الحضاري التكنولوجي لابد من مقابلته بانسان مؤمن ومفكر ومنتج ومبدع لانه هو وقود الحضارة وصانعها وهذا التحدي تتحمله مؤسسات التعليم العام ومؤسسات التعليم العالي والمؤسسات البحثية التابعة لها ، لان هذه المؤسسات تهدف الي تنمية الفرد وتهيئته للمستقبل بالنشاطات المعرفية الرئيسية التي هي توليد المعرفة بالبحث والتطوير ونشرها بالتعليم والتدريب ووسائل الاتصالات المختلفة وتوظيفها والاستفادة منها في تفديم الخدمات والمنتجات الجديدة او المتجددة للارتقاء بالانسان وامكاناته الاجتماعية والمهنية وهذه النشاطات تدخل في جوهر مهمات مؤسسات التعليم العالي التي تعتبر بعض مخرجاته هي بعض مدخلات التعليم العام وبالعكس ، فجودة اى نوع من انواع التعليم يعكس جودة التعليم الذي يليه ، وبالتالي فيتكون المتعلم المنتج والمبتكر والمبدع وربط خطوات التطوير التربوي النوعي بالبحث التطبيقي الميداني .

مفاهيم الدراسة :
المقصود بمؤسسات التعليم العالي:- كما عرفها عمر التومي الشيباني (التعليم الجامعي وما بعده) بصورة عامة على اختلاف انواعه ومستوياته ومن بينها الدراسات التكميلية والعليا بعد الانتهاء من الدراسات الجامعية الاولى وهو ذلك النوع من التعليم النظامي الذي يمتد من انتهاء مرحلة التعليم الثانوي بشعبه المتعددة وانماطه المختلفة وحتى نهاية المرحلة العليا التي ينتهي بنهايتها السلم التعليمي الرسمي في جميع أنظمة التعليم العالمية وتمتد المرحلة الجامعية في معظم النظم التعليمية الدولية من سن الثامنة عشر (١٨) وحتى السن الثالثة والعشرين مع وجود الحالات القليلة التي تزيد مدتها عن ذلك او تقصر .

المقصود بمراكز البحوث العلمية : هي من الوظائف الاساسية للجامعة كما عرفه عمر التومي الشيباني وهو الفحص والتقصي المنظمان للحقائق ، اللذان يرميان الي اضافة معارف جديدة الي ماهو متوفر منها فعلا ، بطريقة تسمح بنشر وتعميم ونقل نتائجها الي الناس بالتدليل عليها والتاكد من صحتها وصلاحيتها للتعميم .

التعليم العام : المقصود بالتعليم العام هو مرحلة التعليم التي تبدأ بالتعليم في الصف الاول من التعليم الاساسي الي نهاية الصف الثاني عشر من التعليم الثانوي او يزيد قليلا بسنة او ينقص سنة وعمر التلميذ فيه يكون من عمر ستة سنوات الي ثمانية عشره سنة تقريبا او يزيد قليلا بسنة في بعض البلدان العربية وهناك من يسميه بالتعليم الابتدائي والتعليم الاعدادي والتعليم الثانوي وتختلف هذه التسميات بين بلدان العالم العربي .

تساؤلات الدراسة :
سيحاول الباحث الاجابة عن مجموعة تساؤلات اساسية منها :-
- ماهي استراتيجيات التكامل بين مؤسسات التعليم العالي ومراكز البحوث العلمية وبين مؤسسات التعليم العام (الاساسي والثانوي) في بعض اقطار الوطن العربي ؟
- ماهي استراتيجيات تطوير وتحديث التعليم العام (الاساسي والثانوي) في بعض اقطار الوطن العربي؟

- ما مدى انعكاس الواقع الحالي للتعليم العام على الواقع الحالي للتعليم العالي ومدى انعكاس كل منهما على الاخر ؟

أهمية الدراسة :
ترجع اهمية الدراسة الي علاقة مؤسسات التعليم العالي الجامعي وغيرها بمؤسسات التعليم العام في الوطن العربي لان التعليم هو البواية الرئيسة للتقدم في اى مجتمع من المجتمعات والانتشار السريع والتطور المتسارع للعولمة الذي ادى الي اتساع سوق العمل الدولي وتطوير اساليب الاتصال المعرفي وبالتالي الوصول الي مدى مايمكن ان يقدمه التعليم العالي للتعليم العام من فلسفات استراتيجية من المهارات والمعارف التقنية المتجددة التي تسبق لمح البصر والقاء الضوء على العلاقة بين مؤسسات التعليم في الاقطار العربية ومدى القصور الواضح بينها وانعكاس قدرة التعليم العام على ملء مايتطلبه التعليم العالي من قدرات وابداعات جوهرية لكي يتمكن من النهوض والتقدم ومدى قدرة مؤسسات البحث العلمي من تغذية جذور التعليم العام من البحوث والدراسات القيمة التي تمكنه من اعادة بناء التعليم على اسس جديدة تبدأ من حيث وصل الاخرون الي ما نشاهده الان من تكنولوجيا متطورة واخذ الاستراتيجيات الايجابية عند الشعوب المتقدمة في بناء مجتمعاتها والتخلص من السلبيات التي يمكن ان تعرقل التعليم بصورة عامة .

أهداف الدراسة :
١. التعرف على استراتيجيات التكامل بين مؤسسات التعليم العالي والمراكز البحثية التابعة لها وبين مؤسسات التعليم العام ((الاساسي والثانوي)) في الوطن العربي .
٢. التعرف على استراتيجيات تطوير وتحديث مؤسسات التعليم العام (الاساسي والثانوي) وتشخيص واقع التعليم العام العربي .
٣. التعرف على مدى جودة التعليم العام وانعكاسه على جودة التعليم العالي ومؤسساته البحثية في الوطن العربي .

الأسلوب المنهجي المتبع في الدراسة :-
سيعتمد الباحث على تحليلات المنهج الوصفي لمؤشرات التعليم العالي وبعض مخرجاته التي تعتبر مدخلات التعليم العام والاستراتيجيات التي يقوم عليها التعليم العام من خلال الواقع الفعلي للتعليم الأساسي والثانوي في الوطن العربي .

تقسيم الدراسة :
تنقسم الدراسة إلي :-
أ. التكامل بين مؤسسات التعليم العالي والمراكز البحثية التابعة له وبين مؤسسات التعليم الأساسي والثانوي في الوطن العربي .
ب. استراتيجيات تطوير وتحديث التعليم العام من خلال تشخيص واقع التعليم العام في الوطن العربي .
ج. جودة التعليم العام وانعكاسه على جودة وتحديث التعليم العالي ومؤسساته البحثية .
د. ملخص الدراسة والتوصيات والمقترحات .

المبحث الأول
مجال التكامل بين التعليم العالي والتعليم العام في الوطن العربي

ان للتعليم العالي في الوطن العربي نظرة واحدة لانها تشتمل على عناصره ومكوناته التي من اهمها وابرزها فلسفته واهدافه وسياسته واستراتيجيته ووظائفه ومهامه وطرائقه واساليبه ووسائله وخدماته التي يقدمها الي طلابة واعضاء هيئات التدريس فيه والعاملين به وهيكله التنظيمي والاداري وبالرغم من الترابط الوثيق والتاثير المتبادل بين هذه العناصر والمكونات واهميتها جميعا في بناء مؤسسات التعليم العالي والتاكد من جودتها والتركيز على عنصري فلسفته واهدافه ،الا ان عنصر الفلسفة يقصد به مجموعة المبادي والمعتقدات والتوجهات العامة التي ينطلق منها ويرتكز عليها التعليم العالي العربي في جميع جوانبه غير ان هذه الفلسفة لاتوجد بالصورة الشاملة المتكاملة سواء على المستوى القطرى او العام لكل اقطار الوطن العربي والموجود من فلسفة هذا التعليم هو اشارات متفرقة ومختصرة يمكن ان يدخل في مفهومها من مبادئ ومعتقدات ومسلمات ومفاهيم وقوانين ولوائح التعليم العالي في مختلف الاقطار العربية ومن المبادئ العامة التي يمكن استخلاصها من وثائق وأدبيات التعليم العالي العربي ضمن مكونات فلسفة هذا التعليم وهذه المبادي العامة هي :-

١. الايمان بأهمية التعليم العالي كحلقة نهائية ومتممة للنظام التعليمي والسلم التعليمي في المجتمع ، يعني بتنمية وتطوير ونشر المعرفة وإثراء وتنشيط الحركة الفكرية والعلمية والثقافية وبإعداد وتدريب ما يتطلبه المجتمع من كفاءات علمية وفنية في جميع المجالات من خلال مايقوم به من مناشط تعليمية وبحثية .
٢. الايمان بأن ما يصرف على التعليم العالي هو خير انواع الاستثمار البشري والمادي .
٣. الايمان بضرورة ان يكون مردود التعليم العالي العربي ومخرجاته متناسبة مع تكاليفه وان يهتم بكفاءته الداخلية والخارجية بحيث يتحقق التوازن المرغوب بين الجانب الكمي والنوعي .
٤. ضرورة ربط اهداف وسياسات وخطط واستراتيجيات ومناهج وخدمات التعليم العالي العربي ومناشطه البحثية بحاجات ومشكلات وقضايا المجتمع العربي والتوازن فيه بين وظائفه الثلاث وهي التعليم والبحث العلمي وخدمة المجتمع وبين التخصصات والدراسات الانشائية والنظرية والتخصصات العلمية والتطبيقية .
٥. الايمان بضرورة تدعيم الدراسات العليا في مؤسسات التعليم العالي العربي بكل وسائل التدعيم المادي والمعنوي ، لانها العنصر المميز للجامعة عن مؤسسات التعليم الاخرى ، وضرورة ربط الدراسات بمشكلات المجتمع العربي واحتياجات تنميته وجعل البحوث التي تتم في الجامعات العربية بحوثا تدعم التنمية وزيادة الانتاج في المجتمعات العربية بدلا من ان تكون مجرد تمارين بحثية كما هو الحال في الوقت الحاضر يقوم بها أساتذة مؤسسات التعليم العالي للوفاء بمتطلبات ترقيتهم أو طلاب الدراسات العليا لحصولهم على شهادات يستفيدون منها .

اما اهداف التعليم العالي العربي كغيرها من اهداف التعليم العام فهي اهداف للمجتمع ككل ومن أمثلتها تحقيق النمو الشامل المتكامل لشخصية الطالب هذا الهدف يوجد في كل مراحل التعليم دون التركيز على شخصية الطالب في أي من المستوى الاساسي او الثانوي او الجامعي فيؤمل كهدف دون تحقيق مايصبوا اليه هذا الهدف ، اما الاهداف العامة هي تلك الغايات او التغيرات المرغوبة التي يسعى التعليم العالي الي تحقيقها والتي تعتبر اقل من الهدف الأعلى واقل من الاهداف الخاصة ، اما الاهداف الخاصة فيقصد بها تلك التغيرات الجزئية .

وتشير نتائج الابحاث والدراسات والتقارير الصادرة من جهات متعددة من الامم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم ((اليونيسكو)) وغيرها الي ان التعليم العربي بوضعه الراهن لم يعد يعني بالحاجات التي كان يعول عليه في تحقيقها سواء من الناحية النوعية في مستوى خريجه او الاقتصادية ذات العلاقة بتكلفه التعليم وبعدد خريجيه القادرين على المساهمة في عالم الانتاج ، واصبحت النظرة اليه على انه اداة لنشر المعلومات الاكاديمية النظرية ومنح الشهادات العليا .

ويمكن ايجاز اهم خصائص مقررات وبرامج التعليم العالي العربي في الآتي :-

١. تركز المقررات التعليمية في معظم الجامعات على الاعداد المعرفي الاكاديمي مع اعطاء نسبة ضئيلة لبقية الابعاد الاخرى .
٢. الثنائية والفصل بين التعليم الوصفي الاكاديمي من جهة وبين التعليم التقني التطبيقي من جهة أخرى حيث التركيز على التعليم النظرى بطريقة مفرطة دون الاهتمام بالنوع والجودة .
٣. سيطرة الطابع النظرى وجمود المناهج ونمطية الطرق والاساليب ومركزية الادارة يشكل اهم خصائص التعليم العالي في البلاد العربية .
٤. انفصال التعليم العالي عن سوق العمل واحتياجاته .

ومن خصائص طرائق واساليب التدريس في مؤسسات التعليم العالي العربي :

١. غلبة طريقة المحاضرة التي يبرز فيها الاستاذ كمصدر اساسي للمعلومات ويقل فيها دور الطالب كشريك في العملية التعليمية .
٢. عملية الاتصال التعليمي داخل الفصول والمدرجات عملية إخبار واعلام وابلاغ اكثر منها عملية تواصل .
٣. قلة الممارسة العملية والتطبيق العملي وعدم ربط واقع الطالب بمشكلاته وبيئته ومحيطه .
٤. ندرة استخدام طرائق التدريس الحديثة .
٥. عدم تطوير المناهج في مؤسسات التعليم العالي مما أدى إلي عدم مواكبة ما حصل من تطوير في مفاهيم التقويم وأساليبه وإجراءاته العملية لان التقويم في الدول العربية يعد من اضعف المكونات التعليمية الأخرى.

وبهذا الإيجاز الذي تم من واقع التعليم العالي في الوطن العربي تأكد أن مخرجات هذا التعليم بصورة عامة ستكون ضعيفة وبالتالي فإن الأسلوب النظري هو السائد في معظم الجامعات العربية والابتعاد عن الأسلوب العملي التطبيقي مما جعل أن من يقوم بالتدريس في مؤسسات التعليم العام الأساسي والثانوي سيكون ضعيف أيضاً لان بعض مخرجات هذا التعليم تعتبر مدخلات للتعليم الأساسي والثانوي لان خريجي كليات التربية وكليات اعداد المعلمين والمعاهد العليا للمعلمين هم من يقومون بالتدريس في مؤسسات التعليم العام ومن يصيغون فلسفة وأهداف التعليم هم من أعضاء هيئات التدريس الجامعي ، وبالرغم من عدم ارتباط الجامعات بالمجتمع الا ان خريجي الجامعات هم من يقومون بالاعمال داخل المجتمع في كل مؤسساته فعلي التعليم العالي ان يواجه متغيرات وتحديات المستقبل بابداع اشياء جديدة قادرة على

دور مؤسسات التعليم العالي ومراكز البحوث العلمية في تحديث وتطوير مؤسسات التعليم العام
(الأساسي والثانوي) فى الدول العربيةا

توظيف تكنولوجيا المعلومات في خدمة الوطن وفي خدمة التعليم العام بحيث تكون بعض مخرجاته مدخلات للتعليم العالي وهذا يتطلب :-

١. اصلاح التعليم وتجويده واعداد المعلمين وتدريبهم .
٢. ان يصير التعليم العالي مكانا للتعليم ومصدراً للمعرفة والتعليم المستمر .
٣. فهم التكنولوجيا الجديدة ومتطلباتها ومتغيرات سوق العمل .

وهذا الامر يتطلب وجود علاقة تكاملية وعضوية بين التعليم العام والتعليم العالي ، فإذا كان التعليم العام يهدف لتكوين مواطنين صالحين يمتلكون المهارات الاساسية فإن التعليم العالي يعدهم ليكونوا عناصر منتجة فيساعدهم على اكتساب مهارات سوق العمل وقيمه ومعارفه وبالتالي تخريج كوادر ذات جودة عالية فتصميم العلاقة بين التعليم العام والتعليم العالي ومراكز البحوث اصبحت ضرورة حتمية فمخرجات التعليم العام هي مدخلات التعليم العالي وهناك العديد من مجالات التكامل بين التعليم العام والتعليم العالي نذكر منها مايلي :-

١.اعداد المعلمين .
٢.البحوث والدراسات التقويمية والتطويرية .
٣.التدريب اثناء الخدمة .
٤.الاستشارات العلمية والفنية .
٥.بناء المناهج وتطويرها وتقويمها .
٦.القياس والتقويم التربوي .
٧.تطوير السياسات التعليمية .
٨.تطوير ادوات الجودة النوعية .
٩.توظيف تكنولوجيا المعلومات في التعليم .
١٠. برامج الدراسات العليا .

ولعل اعداد المعلم يعتبر من اهم مجالات التكامل والتعاون بين التعليم العالي والتعليم العام وهذا يتطلب اعادة النظر في استرتيجيات وبرامج اعداد المعلين لان عصر العولمة والمعلوماتية يتطلب معلم من نوع يكون عالي الكفاءة رفيع المستوى الاكاديمي والمهني والاخلاقي غير ناقل للمعارف والمعلومات وبذلك لابد من تطوير برامج المعلمين تطويراً جذريا في كليات التربية وتتلخص فيما يلي :-

١. تبني سياسات واضحة في اعداد المعلمين .
٢. تطبيق سياسات مرنة في القبول بكليات التربية واعداد المعلمين .
٣. تحقيق التوازن بين الرغبات والاحتياجات في التخصصات المختلفة .
٤. التجديد المستمر في تطوير برامج اعداد المعلمين .
٥. استخدام تقنيات حديثة في التدريس والتربية العملية .
٦. التنسيق بين مخرجات كليات التربية واحتياجات مراحل التعليم العام من المعلمين والمعلمات .
٧. تقديم برامج تدريبية تحقق تأهيل المعلمين والمعلمات في مراحل التعليم العام .

ان ابرز المؤشرات النوعية على سلامة العلاقة بين قطاع التعليم العام تكمن في التكامل بين التعليم العام والتعليم العالي وبذلك طرحت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم رؤيا مستقبلية للتعليم في الوطن العربي عام ١٩٩٨ م في المؤتمر الاول لوزاء التربية والتعليم العرب في طرابلس من خلال نشر التعليم الاساسي وايجاد وسائل داخل جميع مراحل التعليم تكفل ترقية نوعية التعليم مما يؤدي الي تبلور مسار للحداثة والتميز والابداع كمدخل لانتاج المعرفة وتوظيفها لا استيرادها لان بناء راس المال البشري راقي النوعية هو تحدي للمستقبل في القرن الواحد والعشرين وتجديد التعليم في جميع مستوياته واستغلال التقنيات التربوية الحديثة والفاعلة التي تؤدي الي تزويد المتعلم على ان يكون معلم نفسه والتي يتحول المعلم المرشد لمصادر المعرفة ومنسق لعمليات التعليم ومصحح لاخطاء التعليم ومقوم لنتائج التعليم وموجه الي ما يناسب كل متعلم وميوله واتجاهاته وهذه التطورات تستلزم تغييراً جدرياً في أساليب إعداد المعلم وتدريبه ، والمتتبع للادبيات التربوية يجد مطالبات عديدة لتحسين نوعية المعلمين وصولا للمعلم المبدع والمبتكر والقدوة والمربي والعالم والماهر والمتمكن وغيرها من المواصفات التي لو وجدت في الحقيقة لاصبح المعلمون منارات يأتون اليها وبالتالي فلابد من التمسك بكفايات المعلمين وان تكون هذه الكفايات محكات للتوظيف والتقييم والتدريب بحيث نضمن الحد الادني من الجودة النوعية المطلوبة في المعلم وبهذه المنهجية سيكون هناك اختلاف كبير بين كفايات وبرامج ومعايير المعلم الجديد، الذي يحب مهنته وطلابه ومدرسته وزملائه سيكون متفوق الاداء ومستمر النمو ومتجدد العطاء ومخلص في

عمله ، وكذلك الاهتمام بالجوانب الشخصية للمعلم يعطيه قدرة عالية على التاثير والتواصل مع المتعلمين في جميع المجالات الأكاديمية والشخصية وحرص المعلم على النمو المهني والتعلم المستمر ومحاولة الإبداع في التدريس والنشاط وإثارة الحماس لمزيد من الجهد والعطاء وفي جميع الإعمال التي تسند إليه وفي هذا السياق يقول جبرائيل بشارة ١٩٨٦ ، ص١٢٧ (من العوامل الأساسية في زيادة كفاءة المعلم رغبته في التعلم باستمرار وقدرته على تحسين قدراته الذهنية بما يكفل له تقبل الجديد والمحافظة باستمرار على مستوى عال من الكفاءة ، وهنا يتطلب منه تجديد معارفه ومهاراته باستمرار لا سيما وان الانفجار المعرفي وما نتج عنه من انشطارات في العلوم الأساسية ، جعل المعرفة والخبرة تقوم على بحر من التغيير ، وجعلها تتلف وتتقادم بسرعة كبير وان أية معلومات جديدة يكتسبها المعلم ستكون مفيدة لزمن اقصر ، الامر الذي يتطلب منه ان يخصص من (٢٠ الي ٢٥%) من وقته لعملية المتابعة المهنية كي يستطيع ان يلبي متطلبات عمله باستمرار حيث ان المعارف والخبرة في هذا العصر ماهي الا بضاعة قابلة للاستهلاك) .

أما من حيث المناهج المطورة و التي تخدم العملية التعليمية الحديثة فتضمن تطوير المناهج والبرامج الدراسية التي تهيئ للتعليم العام الأساسي والثانوي الذي يشمل في مفهومه الواسع الأهداف التي ينبغي أن يسعى في تحقيقها والمحتويات والمكونات والمقررات والموضوعات والوحدات والمفردات والطرائق والأساليب والأدوات والوسائل التي تتبع في تدريس وشرح وتوضيح محتويات المنهج وفي قياس التحصيل الدراسي ومدى استعاب الطلاب لمحتويات المنهج واكتسابهم لمستهدفاته المعرفية والمهارية وفي تقويم مدى تحقيق محتويات المنهج وطرائق ووسائل تدريسه للاهداف المحددة له .

ومن واجب مؤسسات التعليم العالي ان تسهم في بناء مناهج التعليم العام بإركانه وعناصره ، ويكون هذا الاسهام بمشاركة اساتذة التعليم العالي وباحثيها في عمليات التخطيط والمراجعة والتقويم والتطوير والتجديد وبإجراء البحوث على برامج هذا التعليم وعلى الصعوبات التي يصادفها المدرسون في تنفيذها وتطبيقها وتدريسها واجراء التجارب على محتويات المنهج وطرائقه ووسائله للتأكد من مناسبته لطلبة التعليم العام والمشاركة في تأليف الكتب المقررة والمنفذة لمنهجه .

ومن هذا المنطلق يتبين ان دور التعليم العالي هو بحثي تجريبي تخطيطي تقويمي بالدرجة الاولى ومن المبادي التي ينبغي ان يسترشد بها اساتذة التعليم العالي والمربون فيه تخطيطهم لمناهج التعليم العام وفي جهود تطويرهم لها مبادي الترابط الافقي بين المفردات والمواد في الصف الواحد ، والترابط الطولي او العمودي بين المواد و مقررات اى صف من صفوف التعليم العام التي قبله والذي يليه والاستمرار والتدرج والتكامل بين مفردات وموضوعات المنهج و خبراته والربط بحاجات الطلاب وميولهم وبيئتهم والتأكد على التعلم واكتساب المفاهيم والمهارات الاساسية والتوازن والتكامل بين التعليم النظري والتطبيق العملي وبين الانشطة الصفية وغير الصفية وبين الاصالة والحداثة في توجهات المنهج وبين النشاط الذهني والحركي والجسمي ومراعاة الفروق الفردية وغيرها من المبادي التي يجب ان تراعيها وما تقدمه من إسهامات من خلال أساتذتها في تطوير مناهج التعليم العام الذي يضمن لكافة الطلبة التصدي لخبرات تعليمية تتناسب بدرجة كبيرة مع حياتهم القادمة بحيث يركز على النتائج وعلى تقييمات الاداء متعددة الاشكال التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالمردودات التي تناسب حياة الطلبة القادمة لان مشاركة الطلبة بشكل نشط في عملية التعلم تحملهم مسئولية تعليم أنفسهم بشكل متزايد فترجمة المحتوى الي سلسلة من الخبرات التعليمية والتي تعينهم على ربط المحتوى الجديد بالمعارف السابقة لديهم وايجاد الصلات بين الخبرات المدرسية وقضايا عالم الواقع وان اختيار محتوى المنهج وخبرات التعلم من الايمان بان المقررات كلها تعود بالفائدة على كافة الطلبة وان لديهم القدرة على التمكن واتقان المفاهيم الاساسية من خلال التعلم الخلاق وسعة الافق فتركز استراتيجيات الصف على تنمية مهارات التفكير بطريقة منهجية تولي اهمية للتفكير النقدي وحل المشكلات والقدرة على الابداع .

وان هذه المبادي تتطلب تخطيط استراتيجي ناجح وايجاد الاساليب لتنفيذ هذه المبادي سيؤدي الي تعاظم ثقة الناس في المدارس واعداد الطلبة للتمتع بحياة افضل في القرن الواحد والعشرين .

ان اجراء تغييرات كبيرة في مناهج التعليم العام اصبح امرا ملحاً اذا اردنا اعداد الطلاب والطالبات بشكل افضل للنجاح في المناهج الجديدة لابد من تطوير طرائق ووسائل التعليم و من الجهود التي يمكن لمؤسسات التعليم العالي ان تبذلها في سبيل تطوير وتحديث طرائق التدريس والوسائل التعليمية في مؤسسات التعليم العام من خلال اساتذته والمربين والخبراء التربويين وتخصيص جزء من أعمالهم وابحاثهم ودراستهم لتحديث طرائق التدريس والوسائل التعليمية وتجريبها للتأكد من فاعليتها في تحسين تحصيل الطلاب وزيادة دافعيتهم للتعلم وتصميم برامج ووسائل تعليمية حديثة مناسبة تسمح بتطبيقها ظروف وامكانات المدارس في الوطن العربي والقيام بالدور الاكبر في تدريب مدرسي التعليم العام على استخدام الطرائق والاستراتيجيات والاساليب والنظم والوسائل التعليمية التي تستجيب للتطورات الحديثة وترفع من مستوى أدائهم وتدريسهم وتزيد من تحصيل تلاميذهم وذلك مثل طريقة التعليم المبرامج – ونظام التعليم المصغر في مستوى التدريس الصفي ونظام المحاكات ولعب الادوار والحاسبات والحقائب والرزم التعليمية وغيره من الوسائل والتقنيات التربوية وسبل الاتصال الحديثة التي يتم استخدامها في الدول المتقدمة .

ولابد لمؤسسات التعليم العالي ان تراعي في جهودها المعاصرة لخصائص ومعايير الطرائق والوسائل التعليمية الجيدة التي أكدت اهميتها البحوث التربوية وإثارتها لاهتمام الطلاب ودوافعهم الداخلية نحو التعلم وخلقها للبيئة الحافزة على التعلم الذاتي والمشاركة الايجابية في العملية التعليمية والتفاعل وتبادل الخبرات وعلى الحوار البناء وعلى التفكير والفهم والنقد والتحليل والاستنباط والاستنتاج بدلا من الوقوف عند الحفظ والاستظهار والتذكر والتأكيد على اكتساب المفاهيم والمهارات وتعزيزها وحفزها للمتعلم على مواصلة التعلم والاستزادة منه .
وهذا يتطلب من مؤسسات التعليم العالي في تحديث وتطوير ادارات مؤسسات التعليم العام فلا يعقل ان يكون التحديث والتطوير في الجوانب السابقة وتبقي الادارة مفككه لا تتوافر فيها السمات اللازمة للقيادة الادارية التربوية التي من اهمها الذكاء والالمام بأسس الادارة العلمية والخبرة الادارية وقوة الشخصية والاستقرار النفسي والمهارة في اقامة علاقات انسانية ناجحة والالمام بديناميات القرار الإداري وخطوات صنعه .
وهذا يتطلب اجراء دراسات تقويمية لاوضاع الادارة التعليمية والقاء الضوء على جوانب النقص والقصور والضعف فيها وبما فيها من مشكلات وما يعترض سبيلها من عقبات وتقديم الاقتراحات والتوصيات العلمية والفنية لتدعيمها وتطويرها واطلاع الادارات التربوية على كل جديد من الناحية النظرية والعلمية وتشيجع اعضاء هيئات التدريس والباحثين على تاليف الكتب والادلة العملية في مجال الادارة التعليمية .
ان دور مؤسسات التعليم العالي نحو تطوير خدمات مؤسسات التعليم العام ذات الطبيعة التعليمية والتوجيهية والتي تسهم في تطويرها بما يلي :-

١. الاسهام في اعداد و تدريب و تاهيل المعلمين المعاقين جسمياً وحسياً وذهنياً ونفسياً ووضع الاختبارات والمقاييس لتشخيص وقياس وتحديد درجات إعاقتهم وتقويم ما يهيأ لهم في مؤسسات التعليم العام من برامج وما يقدم لهم فيها من خدمات .
٢. الاسهام في تطوير خدمات وبرامج التوجيه التربوي والمهني والارشاد النفسي والاسهام في بناء وتقنين الاختبارات العقلية والنفسية والشخصية والتحصيلية ، وقياس وتحديد قدراتهم ومستوياتهم العقلية والتحصيلية واتجاهاتهم وسماتهم النفسية وميولهم .
٣. الاسهام في رعاية الموهوبين والمتفوقين ووضع الاختبارات الموضوعية لاكتشافهم .
٤. الاسهام في علاج ومواجهة التاخر الدراسي او في بعض مواد المنهج وتحديد الاسباب التي تكمن وراء ضعف تحصيل الطلاب الدراسي ، وهذا يتطلب دراسة دور مؤسسات التعليم العالي في تطوير وتحديث اساليب وادوات القياس والتقويم في مؤسسات التعليم العام واجراء البحوث على مشكلات القياس والتقويم والقيام بالدور الاكبر عن طريق اساتذة الجامعات الباحثين فيها وفي تصميم وتقنين الاختبارات الموضوعية المتنوعة التي تقيس مختلف جوانب شخصيات الطلاب من ذكاء واستعدادات وميول واتجاهات عقلية ونفسية واجتماعية كذلك من واجب مؤسسات التعليم العالي ان تقوم بمسح شامل للاختبارات الجيدة بدرجة عالية وتقنينها وهذا التكامل بين التعليم العالي والتعليم العام يجرنا الي المبحث الثاني وهو تشخيص واقع التعليم العام واستراتيجيات تطويره في البلدان العربية بإيجاز .

المبحث الثاني
تشخيص الواقع الفعلي لمؤسسات التعليم العام والاستراتيجيات المقترحة لتحديث وتطوير مؤسسات التعليم العام العربي

يشير مفهوم الكفاءة الي العلاقة بين المدخلات في نظام معين وبين المخرجات في نفس النظام غير ان قياس كفاءة النظم التعليمية ينطوي على مشاكل بسبب الصعوبات التي تكتنف تعريف المخرجات التعليمية وقياسها والصعوبات التي تبين التجديد الكمي للعلاقة بين المدخلات والمخرجات وكما اشارت اليونيسكو ١٩٩٨م ان النظام التعليمي يعتبر ذا كفاءة اذا ما انتج باقل تكلفة المخرجات المطلوبة من حيث تخريج اقصى عدد من الطلاب الذين اكتسبوا المعارف والمهارات اللازمة التي يفرضها المجتمع ويعتبر كفؤا اذا انتج بمدخلات محددة من الموارد اقصى مايمكن من النتائج المرجوة من حيث الكمية والنوعية معاً .
وعند الاشارة الي الجوانب والعناصر الكيفية في الكفاءة الداخلية سيتم تشخيص واقع المنظومة التربوية وهي :- المناهج والمعلم والادارة المدرسية وسيتم الاختصار لعناصر المنظومة التربوية .

من حيث المناهج :
بذلت الدول العربية جهوداً كبيرة لتطوير برامج التعليم الثانوي العام كما بذلت بعض الجهود لتفريع هذا المستوى من التعليم (اليونسكو ٢٠٠٣) لكن تحليل المناهج التي كانت معتمدة في التعليم الثانوي العام في الدول العربية في السنوات

الاخيرة من القرن العشرين يظهر انها تبتعد الي حد كبير عن التطلعات الرسمية باستثناء بعض التجارب الرائدة كما هو الحال في البحرين وعمان فالدول المتأثرة بالنظام الفرنسي فرعت التعليم الثانوي العام الي ثلاثة او اربعة فروع بينما اعتمدت بعض الدول العربية القسم الأدبي والقسم العلمي باستثناء ليبيا اعتمدت ستة فروع ، غير ان من ايجابيات هذا التفريع المبكر لا يؤدي الي جهل من يختارون هذا الفرع او ذاك ، لوجود مقررات أدبية في القسم العلمي ووجود مقررات علمية في القسم الأدبي ، وتغيب حصص تنمية مهارات التعلم الذاتي والبحث عن المعلومات وتحليلها وتوليفها ، ومهارات التواصل ، ومهارات الحياة ، والمشاركة المجتمعية وما الي ذلك من معارف ومهارات تعد الطالب بشكل مباشر للمشاركة الواعية والفاعلة في مجتمع المعرفة ، وهذا ما تؤكده الاستراتيجية التي اعدتها المنظمة الاسلامية لتطوير التربية في البلاد الاسلامية على تقليدية المناهج وجمودها وبعدها عن احتياجات المجتمعات والافراد وتكريسها لفوقية الثقافة الغربية وضعف الاهتمام بالجوانب العلمية والتكنولوجية واشارة افنان دروزه (٢٠٠٠م) الي المفهوم الضيق والتقليدي للمناهج العربية وينحصر في عناصر ثلاث اساسية وهي الهدف والمحتوى والتقويم .
فالمناهج الحالية من حيث المحتوى ينطبق عليها مفهوم مناهج المواد الدراسية المنفصلة من غير المترابطة وان مباحث المناهج لاتشبع حاجات الفرد الحياتية وحاجات المجتمع التخصصية ولا تعمل على تكامله واوردت افنان دروزة ملحوظات اخرى عن محتوى المناهج منها :-

١. الضعف العلمي للمعلومات والحقائق العلمية في المناهج .
٢. عدم مناسبة المحتوى للاعمار السنية والحاجات السيكولوجية للمتعلمين .
٣. كثافة المناهج واكتظاظها بالمعلمات .

ومن حيث اهداف المناهج فتقول افنان دروزة تركز المناهج على تنمية الناحية العقلية وتغفل اكساب الطالب المهارات العملية والمهنية والنفس حركية والاتجاهات والقيم والتجارب العلمية وتركز على الحفظ والاستظهار وتهمل سائر المهارات العليا ، وان اهداف المناهج لاتستجيب لاحتياجات الفرد والمجتمع في البلدان العربية وانها جامدة وإغفالها لبعض الجوانب الاساسية في المجالات التقنية والتكنولوجية .
ومن حيث تقويم المناهج فهي تقتصر على الاختبارات التحصيلية وان اختباراتها تكون على شكل قياس القدرة على استرجاع المعرفة والمعلومات التي جاءت في المنهج دون قياس قدرة الطالب على الاستنتاج او التطبيق او حل المشكلات والمقارنات ومن خلال تشخيص المنهج في التعليم العام في معظم الدول العربية لازال منهج تقليدي في محتواه واهدافه فلابد من تغيير هذه الصورة في المناهج فالذين يضعونها من المسئولين عليهم ان يطورها لانه في هذا العصر لامكان فيها للفرد غير العملي او المنتج بل لزاما على الفرد في المجتمع ان يكون مفكراً وباحثاً ومخترعاً ومكتشفاً و اعداد الفرد ان يكون قادر على التكيف مع مستجدات العصر وقادر على العيش في عصر المعلوماتية والانترنت والتواصل والانفتاح على العالم لان استخدام مصطلح صناعة المنهج ، يعني صناعة لها مدخلاتها الاساسية وعملياتها الفنية ومخرجاتها النوعية .
واما الواقع الحالي للمعلم العربي فان المعلم الناجح هو صمام الامان في التعليم العام ولكن من الناحية العملية لايكون هذا المعلم ملائماً لاي برنامج غير البرنامج الذي اعد من اجله وتدرب فيه ونال منهجه فلا يتوقع منه ان يكون معلماً مجدداً مبتكراً يميل الي التغيير الا اذا تدرب على منهج نفسه متغير يواكب عصر المعلوماتية والحواسيب والانترنت .
فالمعلم المتخرج من كليات المعلمين سابقاً لايستطيع ان يواكب عصر المعلوماتية الجديد الا اذا تدرب من جديد في هذا العصر وهذا يتطلب استراتيجية عربية جديدة لاعداد المعلمين في التعليم العالي والاستمرار في تدريب المعلمين اثناء الخدمة في داخل التعليم العالي ليزداد نموهم المهني والتكنولوجي والمعلوماتي بعد ان يتم تخريج جيل جديد يحمل صفات المعلوماتية والحواسيب والتكنولوجية الحديثة وهذا يجعل من وضع معايير ومقاييس متفق عليها حول اعداد المعلمين في الدول العربية ام ضروري .
ومن حيث الواقع الفعلي للادارات التربوية في الاقطار العربية فحدث ولا حرج فيعد مدير المدرسة هو المسئول الاول عن العمل فيها وتتركز صلاحيات الادارة في يده والاهتمام بالتلاميذ والمعلمين والمناهج و البيئة المحيطة بالمؤسسة التعليمية الا ان هناك شروط و معايير مطلوب توفرها فيمن يختار لشغل وظيفة الادارة المدرسية منها المؤهل العلمي التربوي والخبرة بالتعليم لعدة سنوات والبعض يشترط الخبرة بالعمل الاداري وغيرها يشترط حضور دورات تدريبية والبعض يشترط بعض الاختبارات مثل المقابلة الشخصية وهذه الشروط لن تكون فاعلة لاننا نعيش القرن الواحد والعشرين لتكون القيادة التربوية بدل الادارة التربوية لان القائد التربوي يبتكر ويبادر ومنفتح النظرة لكن كلاهما يجب ان يعيشا معرفة ومرونة وحساً ثقافياً وحكمة وتخيلاً وشمولية ورشداً حتى يستطيعاً ان يتكيفا مع القرن الواحد والعشرين الذي لا تحكمه ضوابط وانما يعيش دينامية وحركة وتغير لاحدود له .
واما من حيث استراتيجيات تطوير وتحديث مؤسسات التعليم العام في الدول العربية لان فالتجارب العالمية في اصلاحات التعليم متعددة لاستخلاص الدروس المستفادة منها لبناء استرتيجيات جديدة تبدأ من حيث انتهي الاخرون ومن

حيث منهجيات التخطيط وبعض افكار التطوير يلاحظ ان استراتيجيات تطوير التعليم في بعض الاقطار العربية ركزت على عدة توجهات منها :-

ضرورة التكامل بين التعليم العام والتقني والتعليم العالي .

١. الاهتمام بالجودة النوعية لتطوير النظام التعليمي بغية الارتقاء بالمخرجات المتوقعة من التعليم .
٢. الدعوة لتعزيز الممارسات الديمقراطية وتنمية المهارات والقيم والمشاركة في صنع القرارات التربوية من افراد وهيئات و مؤسسات الانتاج المختلفة .
٣. تبني الدعائم التربوية العالمية وهي التعلم للمعرفة والتعلم للعمل والتعلم للكينونة والتعلم للعيش مع الآخرون.
٤. اعتبار المدرسة وحدة التطوير و القدرة على احداث التغيرات التربوية والثقافية والاجتماعية التي يراها المجتمع.

هذه هي اهم مادعت اليه الاستراتيجيات في بعض اقطار الوطن العربي واقتراح البرامج والمشاريع لتحقيقها ولكن معظم البلدان العربية وضعت هذه الرؤيا على الارفف نظريا وعمليا لم تغير من واقعها الاستراتيجي وهذا التطور والتحديث الاستراتيجي يتطلب الاخذ بتجارب النمور الاسيوية مثل اليابان وكوريا وماليزيا وسنغافوره والصين والتي لم تتطرق اليه الاستراتيجيات العربية ومنها :-

١. الاهتمام بتنمية مهارات استخدام التكنولوجيا وتوظيفها باقصى درجة ممكنه .
٢. تنمية المهارات الحياتية مثل حل المشكلات والاتصال والعمل الجماعي وادارة المشروعات .
٣. الاهتمام باشكال جديدة للتعليم – التعلم عن بعد – التعلم المفتوح .
٤. تنويع التعليم الثانوي وربطه بالتنمية الصناعية بشكل مباشر .
٥. تحقيق استقلالية المدارس وتشجيع المبادرات التجديدية والابداعية .
٦. التأكيد على تمهين التدريس ورفع كفاءة المعلمين ومكانتهم الاجتماعية .

والملاحظ للتجارب الاسيوية انها حققت قفزات كمية ونوعية في مجال التكنولوجيا والبنية التحتية للتعليم ، والاسباب التي ساعدت المنظومات التربوية والتعليمية في تحقيق اهدافها هو تبني السياسة التعليمية من اعلى مستوى سياسي في كل دول من الدول المذكورة ، ففي اليابان مثلاً وثيقة أصلاح التعليم التي سميت ((خطة قوس قزح لتطوير التعليم في اليابان للقرن الحادي والعشرين)) وفي كوريا تبنتها اللجنة الرئاسية للاصلاح التربوي وفي ماليزيا من رئيس وزرائها وهذا تطلب السرعة في حسم وتنفيذ الاستراتيجيات وتذليل جميع الصعوبات واحداث التغيرات البنيوية المطلوبة ورفض حضارة الصفر واستخدام اسلوب الاستفادة الانتقائية فعلي الدول العربية ان تسلك سلوك اليابان وبقية الدول الاسيوية .
والملاحظة الثانية للاستراتيجيات العربية رفع شعارات الجودة والمشاركة المجتمعية دون وجود دلائل ميدانية عملية تعكس هذه التوجهات وتترجمها بشكل عملي وهو مايمثل فجوة حقيقية بين التنظير والتطبيق لانهما من عناصر نجاح العديد من التجارب العالمية في عمليات تطوير التعليم ، وهذه التجربة اخذتها المؤسسات التعليمية في ليبيا على عاتقها لتطبيق رؤى المدارس الاسيوية حيث جربت تطبيق النظام التعليمي في ماليزيا وسنغافورة من حيث الشكل و الابتعاد عن الجوهر الا في بعض المدارس التي تأهلت بالفعل على المستوى المطلوب من البنية التحتية من حيث المبني والمعامل والورش والحاسبات دون تأهيل خاص لمن يقومون عليها من الفنيين والمعلمين والإداريين وغيرهم وقدم خبير بالمؤسسة الالمانية للتعاون الفني خلال تنظيم ورشة عمل حول نتائج الدراسات في مجال تدريب المعلمين وضمان جودة التعليم الاساسي والثانوي نبذة عن الدراسة التي قامت بها المؤسسة الالمانية في عدد من المؤسسات التعليمية الليبية لدراسة جودة التعليم الاساسي وقدم الخبير الالماني نموذج جديد لتدريب المعلمين الذي استخدمته المؤسسة في اعداد المدربين لمعلمي المناهج المطورة في مادتي العلوم والرياضيات للصف العاشر من التعليم المتوسط (الثانوي) لاختبار مستوى تحصيل الطلبة بعد سنه من ادخال هذا المنهج وتحليل منهجية التعليم المستخدمة في المادتين ،واوضح الخبير الالماني ان الاختبار شمل (٢٠٠) طالب من شعبية طرابلس حول المنهج المقرر ونسبة الذين انجزوا النتائج المطلوبة ٦٦% وان الدراسة المذكورة تضمنت اجراء استطلاع اراء الطلاب حول المناهج وان النتائج اظهرت ان اغلب الطلاب اكدوا ان المناهج تشجع على التفكير وتعتمد على التقصى والاستفسار وان مواضيعها تتعلق بالحياة اليومية ، لان التعليم الذي يؤكد لا على حفظ المعلومات والمعارف وانما يؤكد على انتاج المعرفة هو التعليم ذي الجودة التي وصلت الدول المتقدمة بها واستفاذت من حيث التنمية البشرية فالدول العربية في حاجة لبرامج عملية مدروسة ورؤي قومية مدعومة وسياسة عملية واضحة وارادات تنفيذية تتحمل عبء تنفيذ البرامج العملية للرؤيا التعليمية ذات الجودة المطلوبة واذا تحصلنا على قاعدة عريضة جيدة من مؤسسات التعليم العام (الاساسي والثانوي) فإنه تعود بالفائدة على مؤسسات التعليم العالي .

المبحث الثالث
جودة مؤسسات التعليم العام وانعكاسها على جودة وتحديث مؤسسات التعليم العالي والمراكز البحثية في الوطن العربي

ان عملية قياس مستوى جودة خدمات التعليم العام تواجه العديد من العراقيل والصعوبات ويرجع ذلك الي التغيير المستمر في المناهج واساليب التقويم واساليب التدريس والادارة وخصائص نمو التلاميذ وغيرها من المؤشرات التي ترجع الي خصائص المجتمعات ولعل من الاسباب التي ينبغي معرفة معنى الجودة المطلوبة للتعليم العام حتى يؤثر ايجابياً على مستوى التعليم الجامعى وبالتالي فان نجاح المؤسسات التعليمية في تقديم خدماتها الفاعلة من خلال تبني مدخل متكامل في جودة التعليم بصورة عامة وهناك مؤشرات الي عدة ابعاد ينظر اليها بعض الكتاب من بينها :

أ . بعد المدخلات :- ويجرى التركيز على مدخلات العملية التعليمية من عدد المدرسين وحجم التدريب الذي يتلقاه هولاء المدرسين وعدد الكتب المقررة ومدى تطوير المناهج .

ب . بعد العمليات :- يجري التركيز على العمليات التعليمية الاساسية الموجهة الي الطلبة مثل حجم ونطاق عمليات التعليم الفاعلة والتوجيه والوقت المخصص لها .

ج . بعد المخرجات :- يجري التركيز على مخرجات العملية التعليمية مثل درجات الطلبة في الاختبار الاكاديمي ومعدلات الطلبة في نهاية كل مرحلة تعليمية .

د . بعد التحصيل :- يجرى التركيز على النتائج المتحققة من العملية التعليمية ومقدار ما تحصل عليه الطلاب من علامات في نهاية كل مرحلة تعليمية ودرجة قبولها للمرحلة التي تليها .

وهناك من يقيس مستوى جودة الخدمات التعليمية في ضوء قدرة هذه الخدمات على احداث التغييرات الايجابية المستهدفة والمطلوبة في سلوك الطلبة ومعرفتهم وقيمهم واتجاهاتهم .

ومن جانب اخر هناك من يسعى الي قياس وتقويم جودة الخدمات التعليمية في ضوء ما يجرى تبنيه واعتماده من نظرية او إيديولوجية تعليمية نظريا وتطبيقيا ولكن نقطة البداية في جودة الخدمات التعليمية تكمن في تحديد التحصيل المطلوب ويتبع ذلك تصميم المناهج التعليمية القادرة على تحقيق هذه النتائج المرغوب فيها مع ضرورة مراعاة تحقيق ضمان الجودة في ضوء مؤشرات ومقاييس تضمن ذلك .

ويعتبر (Massy ، ٢٠٠٣ ،ص٨٧) دليلاً إرشادياً من سبع خطوات لضمان تحقيق جودة الخدمات التعليمية وهي :

١- بناء المعرفة والالتزام والعهد .
٢- وضع خطط ومشاريع لقيادة وتوجيه وتنظيم المهام الاساسية ذات العلاقة بجودة التعليم .
٣- انشاء حلقات للتقاش المستمر والتطوير المتجدد لما يتعلق بجودة الخدمات التعليمية .
٤- تحقيق بيئة مليئة بالجوائز والمكافات وتقدير الاعمال المتميزة للكادر الاكاديمي والاداري .
٥- تنظيم عمليات تطوير المهارات والخدمات الاستثمارية التي تعزر وتعظم جودة الخدمات التعليمية .
٦- العمل على تعظيم اداء العملية التعليمية من خلال التوزيع والتخصيص والتعيين المناسب للموارد (البشرية والمادية والمالية) اللازمة لتحقيق المستويات المستهدفة لجودة الخدمات التعليمية .
٧- اعداد وتطوير عملية المراجعة والرقابة ، وتوفير كل ما يلزم لبرنامج مراجعات ورقابة متكامل يجمع بين النظرة الشمولية الداخلية والنظرة الشمولية الخارجية .

عناصر تعزر جودة التعليم :-

هناك مجموعة من العوامل التي تساعد على تعزير مستوى جودة الخدمات التعليمية وتحقيق مستوى اعلى من التحصيل التعليمي للطلبة ومنها :-

١- تعظيم الاستفادة من الموارد المحلية .
٢- الاهتمام الكافي بالمعلومات والمساهمة في بناء قاعدة معلوماتية غنية بمتطلبات العملية التعليمية ومشاركة الاخرين في قواعد البيانات والمعلومات ذات العلاقة .
٣- استخدام وتطوير التكنولوجيا المناسبة في عمليات التخطيط والتنفيذ والرقابة .
٤- اعتماد نظام اختبارات على درجة عالية من المصداقية والموثوقية .
٥- توفير بيئة تعليمية امنة .

٦- توفير الوقت الكافي لعملية التوجية والارشاد المباشر للطلبة .
٧- المادة التعليمية الفاعلة والمناسبة وعدم الاكتفاء بالكتاب المقرر .

مقاييس جودة الخدمات التعليمية :-

لايوجد اتفاق بين الباحثين حول مقاييس محددة لقياس وتقويم مستوى جودة الخدمات التعليمية الا انه يمكن تقويم جودة الخدمات التعليمية باستخدام مجموعة من المقاييس اهمها :-

١- مدخلات النظام التعليمي .
٢- العمليات الاساسية للنظام التعليمي .
٣- مستوى الاصلاح التعليمي .
٤- الهيكل التنظيمي .
٥- العناصر لاقتصادية والاجتماعية وغيرها من عناصر البيئية المحيطة بالنظام التعليمي .
٦- مستوى فاعلية الادارة .
٧- مستوى فاعلية المدرسين والإداريين .
٨- مستوى التحصيل للطالب .

وورد في صحيفة التربية العدد الثاني يناير،٢٠٠١ م ،ان نتائج دراسة تطوير اساليب مراقبة الجودة في العملية التعليمية للتعليم الاساسي في مصر مايلي :-

١- اثبت المعلم الاول بان لديه وعى للجودة الشاملة تفوق بها على القادة التربويين وهذا يدل على حرص القادة الدائم بالنسبة لكل جديد خوفاً من التغير الذى ربما يؤثر على المنصب القيادي .
٢- تفوقت الخبرة والاقدمية على الحداثة للعمل في التعليم حيث معرفة مراقبة الجودة .
٣- بالنسبة لمعايير تقويم ادارة الجودة الشاملة حقق القادة ٦٠% مقابل ٥٨% من المدرسين لان القادة دائماً مهتمون بعملية التقويم والمعايير التي تحكم هذا التقويم .
٤- بالنسبة لعوامل تطبيق الجودة اثبت القادة والمدرسون الاوائل بانهم على وعى تام بعوامل التطبيق فلايوجد فرق كبير بينهما .

وهناك مجالات العمل الرئيسة لمعايير الجودة في المؤسسات التعليمية في مصر منها :-

١- المدرسة الفعالة كوحدة متكاملة بهدف تحقيق الجودة الشاملة في العملية التعليمية التي تتضمن كافة العناصر في تفاعل ايجابي لتحقيق التوقعات المأمولة .
٢- المعلم يهتم في هذا المجال بتحديد معايير شاملة لاداء جميع المشاركين في العملية التعليمية داخل المدرسة متضمنا المعلم والموجه والاخصائي الاجتماعي والنفسي .
٣- الادارة المتميزة ينصب الاهتمام في هذا المجال على الادارة التربوية في مستوياتها المختلفة بدءاً بالقيادة التنفيذية والقيادة التعليمية الوسطي في المحافظات وانتهاءً بالقيادات العليا على المستوى المركزى .
٤- المشاركة المجتمعية يعني هذا المجال بتحديد مستويات معيارية للمشاركة بين المدرسة والمجتمع ويتناول اسهام المدرسة في المجتمع ودعم المجتمع للمدرسة والجوانب المختلفة للاعلام التربوى .
٥- المنهج الدراسي ونواتج التعليم يتناول هذا المجال المتعلم وما ينبغي ان يكتسبه من معارف ومهارات واتجاهات وقيم كما يتناول المنهج من حيث فلسفته واهدافه ومحتواه واساليب التعليم والتعلم والمصادر والمواد التعليمية ، واساليب التقويم ونواتج التعلم التي تعمل المواد الدراسية على تحقيقها .

وهذا الموضوع يشكل الدخول الي ميدان الموهبة والابداع والتفكير الناقد البناء لاننا بحاجة لتنمية الانواع المذكورة لدى متعلمي المستقبل الذين يستطيعون انتاج المعرفة ولا يستهلكونها فقط وبالتالي يصبح فيه المتعلم المنتج الذي يستطيع استثمار ما تعلمه من حقائق ونظريات وقيم او أي شكل من اشكال المعرفة لانتاج منتجات وهذا ما اشار اليه ((جون ديوي)) حيث قال :- ان المعرفة لاتكون معرفة الا اذا تحولت الي عمل منتج او مثمر وهكذا فالتعليم الناجح هو الذي يقدم هذا النوع من المخرجات التي تستطيع ترجمة الافكار الي اعمال والنظريات الي منتجات وتبني هذه الفلسفة يحتاج الي تغيير شامل في النظام التعليمي العربي يجعل من التعليم عملية تفاعلية والطالب محور لعملية التعليم ، فالمتعلم المنتج يحتاج الي بيئة تعليمية تشجع على الانتاج ، والبيئة التعليمية المنتجة تحتاج لمجتمع خارجي تتفاعل معه وتستجيب لحاجاته وتستفيذ من خبراته لان العملية التعليمية عملية تفاعلية بين الفرد والمدرسة والمجتمع والعالم الخارجي ، وهذا يقتضي بيئة تعليمية فيها الطالب العامل الذي يتفاعل مع كل ما يتعلمه من خلال الاستماع او التحدث او الابداع او التفكير او التقليد وكذلك القائد والمبدع وهو المعلم الذي يركز على توظيف قدرات المتعلمين وعلى جعل المتعلمين قادرين على ايجاد منتجات او خدمات قادرة على حل المشكلات وتستجيب للاحتياجات الفردية والمجتمعية وبالتالي يتكون الطالب المؤمن والمفكر والمنتج لكن الانتاج في عالم الثورة التكنولوجية القائمة حالياً لاتكفي بل لابد من مصاحبة الانتاج الاتقان والنوعية فالجودة والاتقان تركز عليها الامم

المتقدمة وتاتى عن طريق تربية مقصودة وتنمية مدروسة وبرامج تعليمية منظمة والمدرسة تتحمل جزء من مسؤولية الاتقان والجودة لدى الطلاب .
وهذا يتطلب ان يكون مستوى المتعلم الذي سيتعامل مع معطيات القرن الواحد والعشرون وتحديد ما يطلق عليه من مواصفات اساسية لمتعلم المستقبل وخلق نظام تربوي يسعى لتحقيق مخرجات نوعية يكون فيها صالحا في نفسه ومصلحاً لغيره ويمتلك الادوات السلمية للتفكير وقادراً على تحويل الافكار الي منتجات نوعية وهذا يجعل من المتعلم مؤمن بما يفعل متبيناً للدور المطلوب منه وهو احد اهم مواصفات متعلم المستقبل وهذا الايمان وتنميته وغرس القيم يعد من اهم ادوار التربية والتعليم ، وهذا الايمان يؤدي الي المتعلم المفكر الذي يعتمد بشكل اساسي على نوعية التفكير الناقد والابداعي والفعال ، لانه كلما كانت قدرة الشخص على التفكير افضل كلما زادت فرص نجاحه وفاعليته افضل ، فالتفكير الجيد يرفع من قدرة المتعلمين على استيعاب المعرفة والتعامل معها حيث يمتلكون ادوات التعلم الذاتي ، فالتفكير عملية متجددة ومتطورة باستمرار وتنمو مع الانسان ويتأثر بالبيئة التي يعيش فيها المتعلم وما يتصل بحالته النفسية والجسمية والانفعالية والثقافية ونتائجه تفاعل عوامل عديدة وباستعراض أنماط التفكير يمكن تقسيمها الي :-

أ – التفكير البدائي او العشوائي وسمته يبني على فراغ وصاحبه يتدخل في جميع امور الحياة ويسود هذا النمط من التفكير اوساط المجتمعات المتخلفة .

ب – التفكير المنظم وسمته تتجسد في اداءات الدماغ التي تنتظم في سياق متسلسل منطقيا معبراً عن المنهجية العلمية وهذا النوع يسود المجتمعات المتقدمة .

ج – التفكير الاستراتيجي وسمته انه يوفر بدائل ونواتج عديدة يمكن توظيفها في مواجهة التطورات موضوع المعالجة وينسجم مع شروط ومحددات افتراضية معينة وتوفير بدائل اخرى للحل .

المبحث الرابع
الملخص والتوصيات والمقترحات

ملخص الدراسة :-

تعيش جميع الأمم في القرن الواحد والعشرين تحديات حضارية وتكنولوجية خارجية وداخلية وتتعامل معها بدرجات متفاوتة بين قطر وآخر فهناك من جعل هذه التحديات حافزاً للنهضة والتنمية البشرية وحدد إستراتيجيته في الوصول إلي ما يريد ، وأختار آليات لتحقيق أهدافه ، ومن الدول من سار بعشوائية يتخبط دون رؤيا فكرية واضحة ليسير بها مع المجتمع ليصل إلي ما يريد ، ومن الدول العربية من يشعر بالأزمة ويبكي معها ويتخبط في علاجها ومنها الأخر الذي يتقدم خطوة ويتأخر للوراء مائة خطوة ومن العرب من نظر إلي السقوط كمرحلة قابلة للتجاوز واعتبرها حالة طبيعية عند كل الشعوب والحضارات شريطة أن تحافظ على ثوابتها وقيمها وتستخدمها كدليل للنهوض بالمجتمع ، لان ما تعانيه الأمة حالياً ليس خللا تعليمياً فقط بل هو خلل سياسي واقتصادي ونفسي وثقافي وأي محاولة لإصلاح ما أفسدته هذه الأمة في كل سنواتها السابقة لابد من نظرة جدية عملية في أدواتها سريعة في خطواتها ذاتية في تقويمها لنفسها حتى تحقق أهدافها ومن هذا المنطلق تسعى هذه الدراسة النظرية للتطور الحضاري الأكاديمي الذي يركز على الإصلاح التعليمي والتربوي التجديدي لمؤسسات التعليم العام الذي هو الطريق لاى نهضة تعليمية حضارية حقيقية متجددة تهيئ الفرد والمجتمع للتعامل مع حقائق وديناميات عصر الثورة التكنولوجية المتجددة يومياً ، فالتحدي الحضاري التكنولوجي لابد من مقابلته بإنسان مؤمن ومفكر ومنتج ومبدع لأنه هو وقود الحضارة وصانعها وهذا التحدي تتحمله مؤسسات التعليم العام والتعليم العالي ومراكز البحوث العلمية لأنها تهدف إلي تنمية الفرد وتهيئته للمستقبل ، وهذا الدور الكبير لابد وأن تقوم به مؤسسات بحثية تعمل ليل ونهار لخلق ابتكار يسارع في انعكاس المعرفة المتجددة على أبناء المجتمع وتوظيفها في أشياء تحقق الرفاهية لكل إفراده بالنشاطات المعرفية الرئيسية التي هي توليد المعرفة بالبحث والتطوير ونشرها بالتعليم والتدريب ووسائل الاتصالات المختلفة وتوظيفها والاستفادة منها في تقديم الخدمات والمنتجات الجديدة أو المتجددة للارتقاء بالإنسان وإمكاناته الاجتماعية والمهنية وهذه النشاطات تدخل في جوهر مهمات مؤسسات التعليم العالي التي تعتبر مخرجاته هي بعض مدخلات للتعليم العام وبالعكس فجودة أي نوع من أنواع التعليم يعكس جودة التعليم الذي يليه فإن ما يقدمه التعليم العالي للتعليم العام من خريجين يمتلكون المعرفة التكنولوجية بأقصى مالديهم من قدرات تمكنهم من إنتاج المعرفة وتقديمها في صورة منتجات يستفيد منها أفراد المجتمع بصورة عامة وطلبة التعليم العام بصورة خاصة فيؤدي إلي تطوير نوعي في مدخلات نظام التعليم وعملياته وتحسين نظام التعليم ومخرجاته والارتقاء به إلي المستويات المنشودة التي تكون المتعلم المنتج والمبتكر والمبدع وربط خطوات التطوير التربوي النوعي بالبحث التطبيقي الميداني وتناولت هذه الدراسة في المبحث الأول بعض مخرجات التعليم العالي التي هي مدخلات التعليم العام وبالعكس وفي هذا المبحث تناول الباحث مجالات التكامل بين التعليم العام والتعليم العالي وفي المبحث الثاني تناول

الباحث استراتيجيات تطوير التعليم العام (الأساسي والثانوي) وفي المبحث الثالث تناول الباحث انعكاس جودة التعليم العام وانعكاسه على جودة وتحديث التعليم العالي ومؤسسات البحث العلمي وفي المبحث الرابع تناول الباحث ملخص الدراسة والتوصيات والمقترحات .

وخلص الباحث إلي انه كلما كان التعليم العام (الأساسي والثانوي) ذي جودة متناهية عالية تستخدم التقنيات التكنولوجية الحديثة المبدعة كلما تسرب ذلك للتعليم العالي بجودة أكثر وإبداع وابتكار وإنتاج للمعرفة أخصب ومن هذا المنطلق يري الباحث الأخذ بتوجهات مدرسة القرن الواحد والعشرون والتخلي إلي الأبد عن مدرسة القرن العشرين التي تعثرت في تقدم شعوب الوطن العربي وهذه المدرسة رسالتها تكون من أجل التأكيد على الدعائم التربوية العالمية الأربع وترجمتها عملياً من خلال برامج التعليم المختلفة وهي ((التعلم للمعرفة والتعلم للعمل والتعلم لنكون والتعلم للعيش مع الآخرين)) ، وهذا يتطلب الأخذ بتجارب النمور الأسيوية في التعليم حيث نبدأ من حيث وصل الآخرون لا من حيث بدأوا بتجاربهم وهذه التجربة أخذتها المؤسسات التعليمية في ليبيا على عاتقها لتطبيق رؤى المدارس في دولة سنغافورة وماليزيا حيث طبقت النظام التعليمي من حيث الشكل والابتعاد عن الجوهر إلا في بعض المدارس التي تأهلت بالفعل على المستوى المطلوب من حيث المعامل والورشى والحاسبات دون تأهيل خاص لمن يقومون عليها من الفنيين والمعلمين والإداريين وغيرهم لان التعليم الذي يؤكد لا على حفظ المعلومات والمعارف وإنما على إنتاج المعرفة هو التعليم ذو الجودة، فالمعلم يجب أن يعد طلابه للتفكير والبحث وإنتاج المعرفة وتحليلها ونقدها لا استهلاكها فقط وهذا يتطلب إعداد المعلم المتمكن من تخصصه الأكاديمي وذو مهارة في عرض مادته، والتفاعل مع طلابه، ويعمل على خلق مناخ تربوي ديمقراطي داخل الفصل والمدرسة، ويعود تلاميذه على التعلم الذاتي، والعمل التعاوني، ويؤكد على أهمية التفكير والتخطيط، وحل المشكلات واتخاذ القرار في عمله التعليمي، وقادر على استخدام تكنولوجيا التعليم داخل فصله ومدرسته .

وأما من حيث تحديث المناهج والانفجار المعرفي المتمثل في الزيادة الكمية والنوعية في المعرفة وفروعها يحتم على المؤسسات التعليمية في الوطن العربي أن تعيد النظر في أسس اختيار وبناء المناهج والمحتوى الدراسي، وكذلك تأثير الثورة المعلوماتية يشكل مباشر على التعليم، لأن الوسائل التكنولوجية المتعددة ستمكن من إنتاج المنهج الدراسي الذي يواكب القرن الواحد والعشرون، فكل مجتمع يريد أن يسبق التغيرات الحاصلة في هذا القرن، وأن ينشئ المناهج التي تدرب الطلاب على الابتكار والإنتاج والإبداع في قالب إنتاجي جديد يستجيب لمتطلبات العصر المتغيرة، وذلك بوضع خطط إستراتجية تعمل على جعل الحاسوب وشبكة الانترنت عنصران أساسيان في المنهج التعليمي، فالمنهج الدراسي الناضج هو الذي يأخذ بعين الاعتبار كل ما يستجد في المجتمع من مواقف ومشكلات وحاجات وأدوات جديدة ينقلها إلي الطلاب في قالب علمي جذاب مرن يسهل تكييفه وتعديله كلما دعت الحاجة لتكوين العقلية المتفتحة التي تؤمن بالتطوير طريقاً للوصول إلي الغايات التي وصل إليها الآخرون في مجال التعليم، وهناك العديد من الدراسات التربوية التي تحث على استجابة المناهج الدراسية المطورة عصريا، والتي تحث على استخدام التقنيات المتعددة.

أما من حيث مستوى الإدارة التعليمية سواء منها المركزية أو إدارة المدرسة من الضروري وجود معايير للتعرف على أداء كل المنتسبين في مجال التعليم تكون بمثابة المحك الأساسي لقياس أداء المدرسة كمؤسسة تعليمية ولوائحها وأنظمتهما التي تقوم عليها، ومن حيث الاختبارات التي تجريها المدرسة تعتبر نقاط التأكد من الجودة معيارا لتشخيص الواقع من خلال اختبار الطلبة التي تجريه المدرسة، أو الإدارة المركزية، وهذا يبين المستوى الذي وصل إليه المتعلم،الا أن مواطن الضعف لدى الطالب يمكن تقويتها بضرورة تدريس التفكير في مدارسنا من خلال جميع المواد الدراسية وعلى جميع المستويات التعليمية، وبدون معرفة عميقة لعمليات التفكير لا يمكن الارتقاء بالمؤسسات التعليمية الى المستوى المطلوب، وهناك العديد من الدراسات التي توصي بضرورة تدريس التفكير في المدارس ، وبالتالي يمكن استعراض أنماط التفكير بأيجاز، وهي التفكير البدائي، والمنظم، والاستراتيجي، فالتفكير البدائي هو الذي يبني على فراغ ويسود أوساط المجتمعات والشعوب المتخلفة، وهو سبب عجزها عن اللحاق بركب الحضارات المتقدمة، إما التفكير المنظم الذي يعبر عن المنهجية العلمية المبنية على أساس التساؤل عن مشكلات الحياة كافة، وهو الذي يكون بتحديد المشكلة موضوع التفكير وتوفير الحل المناسب بعدة إجراءات نوعية في ميدان النشاط الإنساني، لأنه يوفر الحل المطلوب، ولكن يختلف عن التفكير الاستراتيجي الذي يوفر نواتج عديدة وبدائل ممكنة توظف في مواجهة التطورات التي تطرأ على موضوع المشكلة، لأنه من سمات المتعلم المبدع والمنتج الذي يستطيع استثمار ما تعلمه من حقائق ونظريات وقيم معرفية يستخدمها للإنتاج المعرفي، وهذا هو التعلم المنتج، لذلك لابد من محاولة فهم هذه العلاقة بشكل أفضل وأعمق حتى يمكن للتعليم أذا أراد له النجاح أن يقدم هذا النوع من المخرجات وترجمة الأفكار إلي إعمال، والنظريات إلي منتجات، وتبني هذه الفلسفة يحتاج إلي تغيير في النظام التعليمي، وهذا التغيير يجب أن تتبناه وتشرف عليه مؤسسات التعليم العالي التي تعتبر المتخصص في إجراء البحوث والدراسات العلمية والتربوية، وتشكل بذلك خلية واحدة من التعليم العام إلي التعليم العالي .

التوصيات :-

من خلال نتائج الدراسة يوصى الباحث بالاتي :-
١. تطوير التعليم وتحديثه في اطار استراتيجية تكنولوجية متطورة لجميع اقطار الوطن العربي ، وازالة اى فجوة ناتجة عن تطويرات قطرية .
٢. قصور لمفهوم التعليم الاساسي مما جعله لايؤدي الاهداف المرجوة منه لانه يكرر نفس المناهج والاساليب في الوطن العربي .
٣. تحديد الاهداف بدقة لتحديد نوعية المخرجات وتحديد المناهج التي ستحقق الاهداف بحيث تكون بين مكوناتها (محتوى – طرق واساليب – ووسائل) .
٤. تحديث الادارة القيادية وليست الادارة الحالية بمستوياتها المختلفة لتقوم بالتخطيط والبرمجة واجراءات تنفيذ المتابعة والتقويم .
٥. تنويع التعليم الثانوي استجابة لمطالب عصر التكنولوجيا والمعلوماتية .
٦. الاستفادة من الخبرات والتطورات في الدول المتقدمة ومنها الاسيوية في تطوير التعليم الاساسي والثانوي .
٧. الاهتمام بالكفاءات البشرية في مختلف المواقع التربوية وتأهيلها للقيام بالادوار المناطة بها .
٨. توفير مستلزمات العملية التعليمية من المعامل و التجهيزات والموارد والمتخصصين وحل مشكلات الكثافة الطلابية .
٩. بناء المناهج على نحو يسمح بممارسة التفكير العلمي وتنمية قدرات الطلاب على التعليم الذاتي والمستمر والقدرة على الخلق والابداع والابتكار والاتقان .
١٠. الاهتمام بالبحث العلمي العربي وتشجيع تبادل الخبرات العلمية والاهتمام بالربط الجدلي بين الاصالة والمعاصرة في كافة المجالات الخاصة بالتعليم .
١١. تطوير وتحديث التعليم العام من خلال تنويع تخصصاته وفتح قنوات لتغطية سوق العمل ، واستخدام تقنيات في التعليم مثل الحاسوب والعمل على تكوين قاعدة معلوماتية وادخال المستجدات التربوية للتعليم
١٢. اعادة تأهيل المعلمين وتزويدهم بكافة الطرق والوسائل الحديثة .
١٣. تطوير وتحديث نظام التقويم والقياس بما يكشف عن التحصيل العلمي المؤدي الي انتاج المعارف وتوظيفها لخدمة ابناء المجتمع .
١٤. توحيد مسارات التعليم العام المؤدي الي التعليم العالي في اقطار الوطن العربي .

المقترحات :-
من خلال هذه الدراسة فان الباحث يقترح مايلي :-
١. اجراء دراسة شاملة في الوطن العربي على التعليم العام ((الاساسي والثانوي)) تتضمن مناهجه واساليب التدريس واساليب الادارة .
٢. اجراء دراسة مقارنة بين مؤسسات التعليم العالي في الوطن العربي لتحديد افضل نظام تعليمي يمكن اتباعه في الوطن العربي .
٣. اجراء دراسات تجريبية محدودة في كل قطر عربي على حده لاختبار افضل نظام تعليمي يشبه النظام التعليمي في الاقطار الاسيوية المتقدمة ، وتعميم ذلك على اقطار الوطن العربي .

المراجع
١- افنان دروزة ، المناهج المستقبلية ومدرسة المستقبل ، ورقة عمل في ندوة المعالم الاساسية في القرن الواحد والعشرين ، الدوحة من ٧ – ١٠ – ٢٠٠٠م.
٢- الهيئة القومية للبحث العلمي ، التعليم العالي في ليبيا (دراسة مقارنة) الطبعة الاولي ، دار الكتب الوطنية ، بنغازي ١٩٩٨م .
٣- جبرائيل بشارة ، تكوين المعلم العربي والثورة العلمية التكنولوجية ، مؤسسة الدراسات الجامعية ، بيروت ١٩٨٦م .
٤- صحيفة التربية – رابطة خريجي معاهد وكليات التربية – العدد الثاني يناير ، ٢٠٠١م .
٥- عبد العزيز محمد الحر ، التربية والتنمية والنهضة ، شركة المطبوعات والنشر ، الطبعة الاولي ، ٢٠٠٣م .
٦- عمر محمد التومي الشيباني ، التربية وقضايا التنمية والتحديث في المجتمع العربي ، الهيئة القومية للبحث العلمي ، الطبعة الاولي دار الكتب الوطنية ، بنغازي ، ١٩٩٢م .
٧- مجلة كلية التربية ، ادارة المطبوعات ، جامعة الفاتح ، العدد الثالث والعشرين ١٩٩٩م .
٨- نحو تطوير التعليم الاساسي والثانوي في اليمن والوطن العربي لمواجهة تحديات القرن الواحد والعشرين ، ملخص للدراسات التي قدمت في الندوة التربوية المرافقة لدورة اتحاد المعلمين العرب المنعقدة في صنعاء في الفترة من ١٧ – ٢٣ / ٧ / ١٩٩٧م .

http:9-// www.yemen-nic.com/contents/education
10-.htm/www.ulum.nl//http:
11- www.almdares.net//http:
12- http: //www.foe.zu.edu.eg/annual-report.htm
13-http //www.alghad.com/?news=461761
14-www.higheredu.gov.ly/content/view/460/2
15- //http: knowledge.moe.gov.eg/Arabic/about/achievement/perfect

The role of higher education institutions and scientific research centers in modernizing and developing public education institutions (Primary and secondary) in the Arab countries

Muslim Ahmed Al-Jabari
Department of Psychology - College of Arts and Sciences / Masalata, Al-Marqab University - Libya

ABSTRACT

In this study, the researcher discussed the areas of integration between general education and higher education, strategies for developing general education (primary and secondary), and the reflection of the quality of general education on the quality and modernization of higher education and scientific research institutions. The study relied on analyzes of the descriptive approach to higher education indicators and some of its outputs, which are considered the inputs of general education and the strategies on which general education is based, through the actual reality of basic and secondary education in the Arab world. The study concluded with a number of recommendations, including:

o The necessity of developing and modernizing education within the framework of an advanced technological strategy for all Arab countries.
o The necessity of paying attention to modernizing the leadership administration at its various levels and benefiting from the experiences and developments in developed countries in developing basic and secondary education.
o The necessity of providing the requirements for the educational process.
o Preparing curricula in a way that allows for the practice of scientific thinking and the development of students' abilities for self-education.
o Paying attention to Arab scientific research in all fields related to education.
o Diversifying general education specializations to cover the labor market while following modern methods and technologies in the educational process.
o Rehabilitating teachers and developing and updating the evaluation and measurement system.
o Study the possibility of unifying public education tracks in Arab countries.

Keywords: higher education institutions, scientific research centers, development of public education institutions, basic and secondary education, Arab countriesز